مقدمة :

تُعد عملية التوزيع بصفة عامة، وظيفة اقتصادية تضمن مرور المنتوج من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة الإستهلاك. وقد يكون التوزيع حصريا، يعهد من خلاله المصنّع توزيع منتوجاته ضمن منطقة جغرافية محددة لموزع واحد حصري، وقد يكون التوزيع انتقائي، يقوم المنتج من خلاله بتسويق منتوجه عن طريق شبكة موزعين معتمدين، تتوافر فيهم شروط معينة، تتمثل في المؤهلات التقنية والمهنية، أو الكمية.

وقد يبدو للوهلة الأولى غريبا استخدام لفظ التوزيع من أجل الحديث عن تسويق عقود التأمين، كونه يُستخدم على الخصوص في تسويق المنتوجات الملموسة، لكن تم استعماله حاليا بشكل كبير من أجل تسويق الخدمات، والتي تُعد خدمات التأمين أبرزها.

وكحال توزيع المنتوجات، تم الوقوف في السنوات الأخيرة على تنوع في شبكات وأنظمة توزيع خدمات التأمين، فبالرغم من كون الحصة الأكبر في التوزيع تعود للقنوات التقليدية (الوكالات المباشرة للشركة)، إلا أنه يلاحظ اعتماد شركات التأمين التجارية دون تعاضديات التأمين، أكثر فأكثر على تقنيات تسويق عقود التأمين، والتي تتعدد بين استخدام شبكات الوكلاء العامون أو شبكات الوسطاء المستقلين (سماسرة التأمين)، أو يتم استغلال شبكات البنوك أو المؤسسات المالية وما يشابهها وغيرها من شبكات التوزيع، وفقا لما جاء به نص المادة 252 من الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-04.

فوسطاء التأمين هم الذين يتم من خلالهم بيع عقود التأمين للجمهور، ويمكن اعتبارهم كموزعين، على غرار الموزعين الذين ينشطون ضمن قطاع التوزيع التجاري للمنتوجات والخدمات. وتعبير الوسطاء في حد ذاته محايد من الناحية القانونية، وتعني ببساطة تدخل وكيل اقتصادي مكلف بوظائف إقتصادية في عملية بيع أو شراء عقد التأمين، سواء بطلب من شركة التأمين ولصالحها، أو بطلب من طالب التأمين (الزبون) ولمصلحة.

وعلى غرار اختلاف الوضع القانوني وخصوصية العلاقات التعاقدية مع شركات التأمين، يواجه الوسطاء مشاكل قانونية مشتركة مع تلك الشركات، منافسيهم، المؤمن لهم، السلطات العمومية، ... كل هذه الأمور عالجها المشرع من خلال قانون التأمينات، وكذا المراسيم التنفيذية المتعلقة بكل وسيط بالإضافة إلى القرارات.

ذلك ما سيتم التركيز عليه من خلال المحاضرات التالية، والتي سيتم تقسيمها إلى أربع محاور كما يلي :

المحور الأول : ماهية الوساطة في التأمين وأشكالها

المحور الثاني : النظام القانوني للوكيل العام للتأمين

المحور الثالث : النظام القانوني لسمسار التأمين والبنك

المحور الرابع : الرقابة على وسطاء التأمين